المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية المهندس عمر الأرحبي لـ« الثورة »:

تحديد أسعار المشتقات النفطية مسؤولية مجلس الوزراء

مارب مفصولة عن العاصمة منذ 11 شهراً ولم تصلنا ناقلة واحدة وما تنتجه مصفاتها يذهب لمارب والجوف فقط

- (300- 400) مليون ريال خسارة الدولة في قطاع المشتقات النفطية جراء التقطعات خلال 2011م

- ندعو مجلس الوزراء لأن يقف وقفة جادة أمام توحيد سعر المشتقات النفطية

- (500- 600) مليار ريال من أموال الشعب تصرف لمن لا يستحقونها تحت مسمى دعم المشتقات

في حوار صريح وشفاف غلبت عليه الواقعية والتلقائية وخص به صحيفة (الثورة) كشف المهندس عمر الأرحبي المدير التنفيذي لشركة النفط اليمنية عن أرقام مهولة هي حجم خسائر المشتقات النفطية جراء التقطع حيث بلغت خسائر الشركة (٣٠٠-٤٠٠) مليون ريال جراء التقطع على خطوط (الحديدة الحيمة صنعاء- أمانة العاصمة) و(الحديدة - مدينة الشرق - معبر - صنعاء) موضحاً أن مارب فصلت تماماً عن صنعاء منذ احد عشر شهراً ولم تخرج منها ناقلة نفط واحدة .. وكلما تكرره مصفاتها يصب في مارب والجوف، وان مديونية الكهرباء المستحقة لشركة النفط بلغت ٦٤ مليار ريال خلال الفترة (مارس ٢٠٠٨ - ديسمبر ٢٠١١م) .. وأن دعم المشتقات النفطية السنوي الذي يصل (٥٠٠-٦٠٠) مليار ريال يذهب لغير الشرائح المستحقة ...

وفي الحوار الذي جمعنا به ولمدة ساعة ونصف .. تحدث الأرحبي بمرارة عن معاناة شركة النفط اليمنية جراء مأساة أزمة المشتقات النفطية وانعكاساتها على المجتمع، وأسبابها وحيثياتها ومن يقفون وراء التقطعات للناقلات، والسوق السوداء، والجوانب الفنية لحالات الغش التي حصلت في المشتقات النفطية، والمعوقات المالية التي تحول بين الاحتياج المحلي الحقيقي والكميات الكافية، داعياً وزارة المالية لأن تقوم بتوفير احتياجات السوق المحلية الحقيقية وبناء على تقديرات شركة النفط اليمنية.. إلى تفاصيل ما دار في النقاش:

حاوره / محمد محمد إبراهيم

● في البدء هلا أطلعتمونا على جهود الشركة في التوزيع العادل للمشتقات النفطية ؟

- في البدء نشكر صحيفة الثورة على اهتمامها بموضوع المشتقات النفطية، ومناقشتها للمشاكل الناتجة عن الأزمة.. ودور الشركة في مواجهة هذه المشاكل.. وكما تعلمون أن طبيعة العمل والمهمة الرئيسية للشركة تتركز حول توزيع وتسويق المشتقات النفطية في عموم محافظات الجمهورية بأسعار موحدة .. ووزارة المالية هي من تقوم باعتماد المخصصات لكل مشتق على حدة (البنزين من الديزل والكيروسين والمازوت وغيرها).. والشركة تقوم برفع تقديراتها إلى وزارة المالية للاحتياج الفعلي للمشتقات النفطية للبلد .. فمثلاً نقوم برفع (٣٠٠) ألف طن شهرياً من الديزل، كاحتياج فعلي للاستهلاك المحلي .. فتقوم وزارة المالية باعتماد ما تستطيع أن تعتمده ولا تعتمد بناء على الطلب والتقديرات المرفوعة لها من شركة النفط اليمنية .. فتعتمد مثلا (٢٧٠) أو (٢٥٠) أو أقل من ذلك ..إلى أن حدث في فترة من الفترات لم تعتمد وزارة المالية سوى (١٥٠) ألف طن من الديزل..

● -مقاطعاً - في هذه الحالة كيف تتعامل الشركة مع الكمية للتوزيع العادل على كل المحافظات..؟

- في هذه الحالة تكون هناك شحة كبيرة لمادة الديزل في السوق المحلية، والمواطن لا يعلم أن شركة النفط اليمنية ليست المعنية بتوفير مادة الديزل.. إذ تتركز مهمتها في تسويق المادة -فقط- وأن المهمة الكبرى تقع على وزارة المالية في توفير احتياج البلد من الكميات الكافية من الديزل.. وتتعامل الشركة في هذه الحالة بأن تكثف الرقابة على المحطات بعد توزيع الكمية توزيعاً عادلاً .. وذلك للحد من الاحتكار والتلاعب بالكميات القليلة والشحيحة جداً ومع ذلك تظل الأزمة قائمة لأن الكمية قليلة بالأصل.

تحديد أسعار

● ما الذي يمنع وزارة المالية من توفير تلك الكميات؟..

- وزارة المالية تعلل دائما عدم قدرتها على توفير هذه الكميات، لأنها تقوم بدفع فارق الدعم ما بين السعر المدعوم والسعر العالمي .. وفارق الدعم يشكل عليها عبئ كبير، ولا تستطيع أن تعتمد هذه الكميات لتغطية احتياج السوق نظراً للوضع الاقتصادي للبلد ..

● هل هذا يعني أن وزارة المالية هي التي تحدد الأسعار الخاصة بالمشتقات النفطية ؟

- بالنسبة للأسعار.. فوزارة المالية - بحسب قدرتها - تقوم برفع مقترحاتها المحددة لأسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية إلى مجلس الوزراء ويصدر بها قرار من مجلس الوزراء .. ولا علاقة لشركة النفط بتحديد أي سعر داخل السوق المحلية.. لا علاقة لشركة النفط اليمنية - أكررها مرتين وثلاثاً - بتحديد أي سعر لأي مشتق داخل الجمهورية .. وتقع المسئولية على عاتق مجلس الوزراء بناء على مقترح وزارة المالية..

التقطع.. المشكلة الكبرى

● التقطع.. مشكلة استفحلت هذه المرحلة، والهدف الأساسي منه تأزيم المشتقات النفطية .. كيف أثّر ذلك على الشركة ومهامها التموينية؟

- موضوع التقطع خطر حقيقي على البلد .. قبل المشتقات النفطية أو غيرها من المقدرات الاقتصادية .. وما يتعلق بأثره على الشركة فقد أرهق الشركة وأرهق العاملين فيها.. فرغم شحة الكميات التي تعتمدها وزارة المالية لشركة النفط اليمنية.. إلا أننا نواجه التقطعات في طريق الحيمة وطريق بني مطر وعدد من الأماكن ما بين الحديدة وحتى أمانة العاصمة.. هناك خسارة كبيرة جداً جراء التقطع لأنها تنهب مواد وتنهب ناقلات تخص شركة النفط اليمنية، ويعتدى على سائقين بالضرب وتم إحالتهم إلى المستشفيات لمعالجتهم.. والناقلات التي لا يستطيع المتقطعون نهبها يقومون بإطلاق الرصاص عليها وهذا يخسرنا إصلاحات بمبالغ.. كما أن الشركة تقوم بإنزال لجان متعددة سواء في الرقابة على المحطات أو للتفاوض للافراج عن الناقلات أو غيرها.. وهذا في نفس الوقت يجلب على الشركة خسائر كبيرة ..

● مقاطعاً كم بلغت خسائر الشركة جراء التقطعات في٢٠١١م فقط ؟

- يمكن أن نقول أن ثلاثمائة إلى اربعمائة مليون ريال هي خسائر الشركة جراء التقطعات خلال (فبراير - ديسمبر ٢٠١١م) ..

● هل عرفتم من الذي يتقطع أو هل تحددت «هوية المتقطعين»؟

- تم تحديد أسماء المتقطعين والقرى والمناطق التي تتقطع للناقلات المشتقات النفطية.. وتم رفع التقارير بذلك إلى وزارة المالية ووزارة الدفاع والجهات الأمنية الأخرى كاملة.. وللأسف لم تستطع حتى الآن وزارة الداخلية ووزارة الدفاع القضاء على التقطعات بشكل كامل، وهذا يرهق الشركة كثيراً، ويرهق المواطن بما يحدثه من إرباك تمويني في محافظة صنعاء وأمانة العاصمة .. وبالتالي يوجد خللاً في المستشفيات، وخللاً في المياه، وخللاً في المصانع، وخللاً في الكهرباء، وخللاً في كل قطاعات الحياة اليومية بسبب عدم انتظام وصول المشتقات إلى تلك المنشآت..

● كيف تتعاملون مع المتقطعين لإخراج الناقلات؟

- نبذل جهوداً كثيرة مع المشايخ للإفراج عن الناقلات ونصرف مبالغ كبيرة للجان التي تقوم بالنزول، ونصرف مبالغ كبيرة جداً للأطقم التي ترافق الناقلات .. كما تتحمل شركة النفط اليمنية مبالغ كبيرة.. لأنه كلما عادت التقطعات واحتجاز الناقلات .. نقوم بإنزال لجان كثيرة إلى المحطات.. للرقابة على أصحابها حتى لا يتلاعبون في الكميات القليلة الموجودة لديهم ونصرف على هذه اللجان مبالغ كبيرة..

لا مستقبل

● معنى هذا أن المراضاة ما زالت قائمة.. وإن كان الأمر كذلك كيف تنظرون للمستقبل ؟ ..

- لن يكون هناك مستقبل إذا لم يكن هناك نظام وقانون وإجراءات صارمة ضد هؤلاء .. لن يكون هناك مستقبل بتاتاً ..

● هل ثمة تنسيق بين الشركة وبين وزارة الداخلية ؟

- تقوم الشركة دائماً بمخاطبة وزارة الداخلية ولدينا ملف كامل .. بالمراسلات التي توجه لوزارتي الداخلية والدفاع .. ولكن للأسف - نكررها - لم تستطع هاتان الوزارتان تأمين الطريق بشكل كامل .. سواء كانت طريق الحديدة الحيمة بني مطر أمانة العاصمة، أو طريق الحديدة- مدينة الشرق - ذمار- صنعاء) ..

● وماذا عن طريق مارب صنعاء؟

- طريق مارب صنعاء منذ ١١ شهر .. لم تستطع الدولة ممثلة بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع فتح هذه الطريق وتأمينها لوصول المشتقات النفطية من مارب إلى صنعاء ..

● وكيف تتعاطون مع الكميات التي يتم تكريرها في مصفاة مارب .. ؟

- حتى الآن لم تصل إلى من مارب صنعاء حتى ناقلة واحدة..

● هل هذا يعني أن مارب مفصولة عن صنعاء ؟

- محافظة مارب مفصولة تماماً عن صنعاء ولن تصلنا من مارب إلى صنعاء حتى ناقة واحدة منذ سنة ..

● هل كل الكميات التي تأتي هي من مصفاة عدن فقط وعبر الحديدة؟

- كل التغطية لبقية المحافظات من عدن وتأتي عبر الحديدة .. أما مارب فكل ما ينتج في مصفاة مارب يصب في مارب والجوف ..

● إلى حد الآن .. هل تم ضبط أحد من المتقطعين ؟

- لم يتم ضبط أحد.. وقد قامت وزارة الداخلية بعمل تصريحات وإعلانات في التلفزيون والصحف الرسمية وغيرها بأن هناك متقطعين بالأسماء في منطقة كذا لكنها، لم تتخذ إي إجراءات ضدهم حتى هذه اللحظة..

● منذ اعلان حكومة الوفاق كان الهدف الأول إنهاء التقطعات ماذا تم حتى اللحظة؟

- لم يتغير شيء .. مازالت التقطعات موجودة طريق الحيمة لا زالت طريق مارب مقطوعة على ما هي عليه مقفلة تماماً ولا زالت التقطعات قائمة في مدينة الشرق أنس .. ولم يحدث أي تغير .. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنهم كانوا يقولون المشتقات النفطية كثيرة ومتوفرة، وان «الفلوس» موجودة في وزارة المالية، وهي محل عبث، وتكفي لشراء مشتقات نفطية كافية، الآن نقول لهم: أين «الفلوس»؟، وأين المشتقات النفطية التي وعدتم بها المواطن لتخفيف المعاناة عليه.. ونحن في هذا المقام نأمل من وزير المالية الذي عانى في الماضي من شحة المشتقات النفطية والبترولية الأخرى بالذات الديزل.. الآن أصبح وزير مالية نتمنى منه اعتماد الاستهلاك المحلي الحقيقي واعتماد تقديرات شركة النفط اليمنية وتكوين مخزون استراتيجي لتأمين البلد في حالة حدوث أي كارثة لا سمح الله .

السوق السوداء

● السوق السوداء شهدت تزايداً فجاً على طول البلاد وعرضها.. ماذا عن هذه الظاهرة من وجهة نظركم كمراقبين؟

- التقطع والسوق السوداء ليس لشخص أو شخصين أو ثلاثة.. وبالتالي يسهل مراقبتهم وضبطهم.. فقد أصبحت هذه الظهرتين السلبيتين، ثقافة وسلوك سيئ لدى معظم من يتاجرون بهذه المادة .. فأزمة المشتقات النفطية قبل أن تكون أزمة قومية في البلد هي أزمة أخلاق وضمير، عند من يقومون بقطع الأنابيب واحتجاز الناقلات، وعند من يقومون بتهريب الديزل من داخل محطاهم لأشخاص آخرين يمارسون البيع خارج المحطات.. أزمة أخلاق عند من (يطوبر) على المحطات يومين أو ثلاثة أيام للحصول على كمية معينة ثم يقومون بخلط هذه الكمية بمادة (التينار) ومن ثم بيعها في السوق السوداء والشوارع والازقة لناس يستخدمونها لسياراتهم ومواطيرهم ..

● - مقاطعاً -هل تم ضبط بعض هؤلاء الغشاشين ؟

- تم ضبط عدد كبير منهم، وعدد من حالات الغش، وتم فحصها واكتشفنا أن مادة البترول مخلوطة بمادة (التينار) وتم إحالة أعداد كبيرة من المتلاعبين إلى نيابة الأموال العامة ولدينا وثائق ومستعدون نطلعكم على الأوراق والوثائق وكشوفات كل الأسماء التي ضبطت..

● بالأرقام كم عدد الأسماء المضبوطة؟ وكم الكميات المغشوشة؟

- عدد الأشخاص بالمئات، أو ما يقرب عن ألف شخص.. تم إحالتهم إلى النيابة .. أما الكميات المغشوشة من المشتقات النفطية ليست بالشكل الكبير خصوصاً إذا قسناها بمكان الضبط، لكنها عينة لكثير من الممارسات السيئة والغش التجاري .. وعندما نتكلم عن ١١ مليون لتر تستهلك من الديزل يومياً في مختلف محافظات الجمهورية ، وأنت تضبط ٢٠٠٠ لتر في مكان ما، فلا تستطيع مقارنة(٢٠٠٠) لتر، بـ(١١) مليون لتر، لكن تظل ظاهرة سيئة ومصدر أذى وخسائر على المواطنين الذين لا يعلمون أن هذه المادة مخلوطة بـ(التينار) إلا عندما تتعطل سياراتهم ومركباتهم و«مواطيرهم» أي المولدات..

الاحتكار والجشع

● إلى جانب هذه المشاكل هناك ظاهرة الاحتكار والتلاعب بكميات المشتقات الموجودة كلما لاحت بوادر أزمة جديدة.. أين يكمن جوهر هذه الظاهرة السلبية والجشع الربحي ؟

- سؤال هام جداً .. ويجب أن يوجه للحكومة بأكملها.. وللاحاطة فإن قرارات الحكومة بتعدد الأسعار في الجمهورية اليمنية هو من ساعد وأسهم في خلق السوق السوداء بشكل أساسي، ولا يوجد بلد في العالم فيه أكثر من سعر لمادة واحدة .. حتى في الدول المتقدمة.. فهناك أربعة أسعار .. سعر للكهرباء بـ(٤٠) ريالاً، وسعر للمحطات بـ(٥٠) ريالا وسعر للمنشآت الاقتصادية بـ(١٢٠) ريالاً، وسعر رابع للشركات النفطية الأجنبية العاملة في اليمن بـ(٢٢٠) ريالاً .. فأربعة أسعار لمادة واحدة في ظل ظروف انفلات أمني تمر به البلاد.. طبيعي أن يكون هناك سوق سوداء وجشع ربحي واحتكار..

● ماهي جهود الشركة في محاصرة هذه الممارسات ؟ وما هي آلية الرقابة على المحطات؟

- نحن لا ننكر أن هناك بعض المتلاعبين من أصحاب المحطات، لكن ليسوا أغلبية بل قلة قليلة .. والأغلبية من أصحاب المحطات أناس نصوحون ومخلصون، ويبذلون جهوداً كبيرة جداً مع الشركة، واتحاد ملاك المحطات في اجتماع مستمر مع شركة النفط اليمنية، لبحث هذه المشاكل وبالتالي يجب ألا ننسب قلة قليلة من أصحاب المحطات إلى الأغلبية، أو نعممهم بأعمالهم السلبية على الآخرين الذين هم شرفاء ووطنيون ومتعاونون وعندهم إحساس بالمسؤولية تجاه ما تمر به .. فأين ما ذهبت تجد السيئ والصالح.. أما آلية الرقابة .. فالشركة تقوم بمهامها على أكمل وجه للتوزيع العادل للمشتقات عبر خارطة محافظات الجمهورية رغم مشاكل التقطعات وتبعاتها الخطيرة على البلد واقتصاد البلد ومعيشة الناس، وكما ذكرت لك سابقا كلما عادت التقطعات تعمد الشركة لإنزال لجان ميدانية لمنع الاحتكار والتلاعب بالكميات القليلة ونضبط الكثير من المخالفين والمتلاعبين ..

● - مقاطعاً - هل تم إحالتهم إلى النيابة ؟؟

- نعم تم إحالتهم إلى النيابة كل بما خالف وكل بتهمته .

● هل وصلوا إلى النيابة أم أحيلوا فقط على الأوراق؟؟

- طبعاً.. وصلوا النيابة ولدينا رسائل ووثائق تدل على ذلك وإن شئتم أطلعناكم عليها.. ووصلوا أيضاً إلى هيئة مكافحة الفساد.. وعقد اجماع مع اتحاد ملاك المحطات في هيئة مكافحة الفساد لنفس الغرض..

أزمة الكهرباء

● إشارة إلى الكهرباء.. يتحدث الكثير من مسئولي الكهرباء ومن الناس أيضاً أن أزمة المشتقات النفطية سبب تعثر إصلاحات الشبكة .. ألا تتحمل شركة النفط اليمنية جزءاً من مسئولية هذه المعضلة ؟ وكيف تتعامل الشركة في توفير الكميات اللازمة من المازوت والديزل؟

- مشكلة الكهرباء تتحملها وزارة الكهرباء وحدها، ولا تتحملها أي مؤسسة أخرى من مؤسسات أو شركات أو هيئات الدولة.. وللعلم والاحاطة تقوم شركة النفط بتزويد وزارة الكهرباء ووحداتها بالمازوت والديزل مجاناً .. ولم تدفع الكهرباء ريالاً واحداً من قيمة المازوت والديزل الذي تأخذه من شركة النفط اليمنية منذ فترة حتى بلغت مديونية الكهرباء ٦٤ مليار ريال خلال الفترة من (مارس ٢٠٠٨- ديسمبر٢٠١١م).. فالمؤسسة تسحب ديزل وبنزين بهذا القدر وتلقي باللائمة على شركة النفط..

الخزن الاستراتيجي

● ماذا عن جهود الشركة في السعي لتكوين خزن استراتيجي من المشتقات النفطية لمواجهة الأزمات ؟

- لا أبالغ إذا قلت لك أن لدى الشركة ملفاً خاصاً بمخاطبة الدولة يتضمن العشرات من الرسائل التي وجهتها شركة النفط اليمنية لكل الجهات المختصة في الدولة سواء كانت وزارة المالية أو النفط أو التخطيط أو الدفاع أو الداخلية أو الأمن القومي، طالبنا في هذه الرسائل تلك الجهات بضرورة تكوين مخزون إستراتيجي لمواجهة أي مخاطر مستقبلية .. ولم تقم هذه الجهات بعمل أي شيء.. سوى أن وزارة المالية بعد تلك الرسائل، وبناء على توجيهات عليا من فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح، وافقت على تكوين مخزون لمدة ١٨ يوماً فقط.. وأتت أزمة المشتقات النفطية لتأكل الأخضر واليابس..

إشارة إلى البنية التحتية للخزن الاستراتيجي ..

هل لدى الشركة بنية تحتية لاستيعاب هذا الخزن ؟

- لدينا خزانات متعددة، ومنذ أن عُيّنا في شركة النفط اليمنية ركزنا عملنا على توسعة الخزن الاستراتيجي لمواجهة الاستهلاك المتزايد، وايضا لعمل مخزون استراتيجي مستقبلي داخل هذه الخزانات، بالإضافة إلى منشأة حجيف في عدن التابعة للدولة التي تصل سعتها إلى ١٤٨ ألف طن من المشتقات النفطية، ناهيك عن كل خزانات المحطات البترولية في جميع أنحاء الجمهورية، حيث تتسع لتخزين كميات كبيرة من المشتقات النفطية، ولدينا دراسة رفعت لمجلس الوزراء ومن ثم تم تحويلها للمجلس الاقتصادي الأعلى .. ونوقشت في المجلس الإقتصادي الأعلى ولم يبت فيها أبداً ولم يوافق المجلس علي البدء بتنفيذ هذا البرنامج الخاص بالخزن الاستراتيجي بسبب عدم إمكانية وزارة المالية لتوفير هذه المبالغ التي تصل إلى ٣٢ مليون دولار..

رفع الدعم عن المشتقات

● في أحد تصريحاتكم الإعلامية أكدتم أن استمرار الدعم للمشتقات النفطية فساد واستنزاف للمال العام هلا وضحتم وجه ومكمن الفساد في ذلك ؟

- عندما خلقت فكرة الدعم في ١٩٨٢م تقريباً كان المغزى منها تنموياً بحتاً فوجدت لأجل أن تذهب إلى الشرائح الفقيرة، كالناقلين، والصيادين، والمزارعين، واستمر الدعم لكل المجتمع.. والآن الذي تصرفه وزارة المالية كدعم للمشتقات النفطية وتصل إلى (٥٠٠- ٦٠٠) مليار ريال تروح دعم لكل شرائح المجتمع سواء كان صياداً أو ناقلاً أو مزارعاً أو سفارة أو منظمة أو صاحب مصنع أو سفينة لكل رؤوس الأموال الموجودة في اليمن وكل المستهلكين يستخدمون المادة المدعومة.. إذن.. المبالغ التي صرفت من وزارة المالية من أموال الشعب لم تصرف في محلها وإنما صرفت لأشخاص لا يستحقونها، إنما يستغلونها لمصالحهم.. فدعم المشتقات النفطية فساد ..

لكن في المقابل رفع الدعم سيثقل كاهل المواطن فهل ثمة معالجات قانونية تكفل للمستحقين الاستفادة دون غيرهم من الذين لا يستحقون ؟

- هناك مقترحات وبدائل قانونية بإمكانها مساعدة الدولة في الوصول للمستحقين ورفع الدعم عن الشرائح غير المستحقة .. يا أخي العزيز عندما تحرك أسعار المشتقات النفطية إلى حد ما وليس ١٠٠٪، ويصاحب هذا التحريك إصلاحات من حيث رفع رواتب الموظفين ورواتب الجيش ودعم صندوق التشجيع الزراعي وصندوق التشجيع السمكي ودعم صندوق الضمان الاجتماعي .. وكل هذه الإصلاحات لن تشكل أكثر من ٣٠-٤٠٪ مما يتم صرفه في دعم المشتقات النفطية..

كلمة أخيرة؟

- في الأخير ندعو عبر صحيفة الثورة وزارتي الداخلية والدفاع لأن تقوما بدورهما على أكمل وجه لمنع التقطع، كما ندعو وزارة المالية لأن تقوم بتوفير احتياجات السوق المحلية الحقيقية وبناء على تقديرات شركة النفط اليمنية .. ونطالب مجلس الوزراء بأن يقف وقفة جادة أمام توحيد سعر المشتقات النفطية .. هذه الثلاثة الأشياء إذا لم تتم ويتم تكوين مخزون استراتيجي ستظل الأزمة قائمة .. وسيظل المواطن يعاني.